

بيان البنك المركزي المصري بشأن الأموال المملوكة لعائلة الرئيس السابق في سويسرا

تعقبا على البيان الصادر من السيد المستشار مساعد وزير العدل لجهاز الكسب غير المشروع بشأن امتلاك عائلة الرئيس السابق لمبالغ تتجاوز ثلاثمائة وخمسين مليون دولار في سويسرا، وفي إطار التعاون المستمر بين البنك المركزي المصري وجهاز الكسب غير المشروع وكافة جهات التحقيق والرقابة المصرية الأخرى والحرص على تقديم المساندة الكاملة لها، ورغبة من البنك المركزي في وضع كافة الوقائع التي تتعلق بهذا الموضوع أمام الرأي العام، فإن البنك المركزي يهيمه توضيح ما يأتي:

أولاً) أنه في أعقاب ثورة يناير، تم عقد اجتماع مع رؤساء البنوك في ٢٠١١/٢/٩ حيث صدرت تعليمات من البنك المركزي لكافة البنوك المصرية والعاملة في مصر بأن تمتنع عن إجراء أية تحويلات إلى الخارج للأفراد بما يجاوز مبلغ مائة ألف دولار أمريكي هذا وقد تم تعزيز هذه التعليمات كتابياً في ٢٠١١/٢/١٣ ولا تزال سارية وجاري العمل بها حتى اللحظة الراهنة.

ثانياً) أنه بتاريخ ٢٠١١/٢/٢٨ صدر قرار السيد المستشار النائب العام بالتحفظ على كافة أموال الرئيس السابق وأسرته ومنعهم من التصرف فيها، الأمر الذي تم إخطار كافة البنوك العاملة في مصر به في ذات التاريخ وتطبيقه فوراً، ولا يزال هذا القرار سارياً حتى اليوم.

ثالثاً) أنه لم يتم تحويل أية أموال من حسابات الرئيس السابق أو أسرته بالبنوك العاملة في مصر إلى خارج مصر منذ ثورة يناير وحتى اليوم وفقاً للتعليمات الصادرة من البنك المركزي المصري ولقرارات السيد المستشار النائب العام.

رابعاً) أما بالنسبة للفترة السابقة على اندلاع ثورة يناير، فقد طلب البنك المركزي من كافة البنوك العاملة في مصر موافاته بكل التعاملات المصرفية التي تمت على حسابات الرئيس السابق وأسرته والتحويلات منها إلى الخارج منذ عام ١٩٩٦ (نظراً لاحتفاظ البنوك بالمستندات لمدة خمسة عشر عاماً وفقاً للقانون) وحتى يناير من هذا العام، وتبين أن الأموال التي قام جهاز الكسب غير المشروع بالكشف عنها في سويسرا لم تخرج عن طريق الجهاز المصرفي المصري، الأمر الذي يرجح معه أن تكون تلك الأرصدة قد نشأت عن تعاملات خارجية ولم تدخل مصر أصلاً.

وإذ يرغب البنك المركزي المصري في توضيح الحقائق السابقة حرصاً على سمعة البنوك المصرية والجهاز المصرفي المصري، وتأكيداً على التزام تلك البنوك بتعليمات البنك المركزي وقرارات السيد المستشار النائب العام، فإنه يؤكد مرة أخرى تعاونه الدائم مع كافة جهات التحقيق والرقابة المصرية.

ويهيب البنك المركزي المصري بكافة وسائل الإعلام الوطنية أن تتحرى الدقة والحقيقة فيما تنشره من مواضيع وأخبار غير صحيحة عن قيام البنوك المصرية بتهريب الأموال لخارج مصر وبعمليات غسل للأموال وأن تتجنب الاعتماد على الشائعات حرصاً على استقرار الاقتصاد القومي وعلى سمعة ومصداقية الجهاز المصرفي المصري الذي يقوم بواجباته على خير وجه وبأعلى درجات الحرفية والالتزام من أجل تمويل القطاع الحكومي والخاص ومساندة المشروعات التنموية وتوفير السيولة والنقد الأجنبي لاستيراد السلع الأساسية بما يحقق التنمية الاقتصادية. كما يؤكد البنك المركزي على استعداداته الكامل للتعاون في توضيح الحقائق والوقائع السليمة في إطار ما يصرح به القانون وما يحقق الصالح القومي حتى يطمئن الرأي العام ويستمر الجهاز المصرفي في أداء دوره في خدمة الاقتصاد القومي بعيداً عن الشائعات المغرضة.